

Distr.: General
31 January 2023
Arabic
Original: English



الأمم المتحدة
المؤتمر المعني بالمياه
لعام 2023



مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة
الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من
أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028
نيويورك، 22 - 24 آذار/مارس 2023
البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*
جلسات تحاورية

الجلسة التحاورية 4: المياه من أجل التعاون: التعاون في مجال المياه العابرة
للحدود والمياه الدولية، والتعاون بين القطاعات، بما في ذلك التعاون العلمي،
والمياه على نطاق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الغائتان 5-6 و 6-ب
والهدفان 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة)

ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة

موجز

أعدت هذه الورقة المفاهيمية عملاً بالفقرة 9 (د) من قرار الجمعية العامة 212/75، التي طلبت
فيها الجمعية إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف
العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028 أن يُعد ورقة مفاهيمية عن كل
موضوع من مواضيع الجلسات التحاورية، أخذاً في الاعتبار عمليات الجمعية ذات الصلة المتعلقة بالمياه
وغيرها من المساهمات المحتملة. وتتعلق هذه الورقة بالجلسة التحاورية 4 المعنونة "المياه من أجل التعاون:
التعاون في مجال المياه العابرة للحدود والمياه الدولية، والتعاون بين القطاعات، بما في ذلك التعاون العلمي،
والمياه على نطاق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الغائتان 5-6 و 6-ب والهدفان 16 و 17 من
أهداف التنمية المستدامة)". وتعرض الورقة التحديات والوضع الحالي وأوجه الترابط وفرص التقدم والحلول
التحويلية والتوصيات فيما يتعلق بالتعاون في مجال المياه.



أولا - مقدمة⁽¹⁾

1 - إن الماء يوحد الناس أكثر مما يفرقهم. فقد أثبت التعاون في مجال المياه⁽²⁾ عبر الحدود والقطاعات أنه يؤدي فوائد تسرع بخطى التقدم على نطاق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وتعزيز الأمن الغذائي، والحفاظ على سبل العيش والنظم الإيكولوجية السليمة، والمساعدة في معالجة مسألة القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، والمساهمة في الحد من مخاطر الكوارث، وتوفير الطاقة المتجددة، ودعم المدن والصناعة، وتعزيز التكامل الإقليمي والسلام.

2 - وينبغي أن يكون التعاون في مجال المياه شاملا. فالموارد المائية تخدم أصحاب مصلحة متعددين وتتأثر بهم، ومنهم المجتمع المدني، والحكومة (الوطنية والمحلية)، والشعوب الأصلية، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، والأوساط العلمية، على مستويات متعددة. وينبغي النظر في سياق نظم حوكمة المياه في جوانب التعدد الثقافي في التعاون في مجال المياه، وقيم أصحاب المصلحة المتنوعين.

3 - وينبغي أن يكون التعاون في مجال المياه شاملا لعدة قطاعات. فالجمع بين قطاعات المياه والطاقة والزراعة والبيئة وغيرها من القطاعات يساعد في تحسين إدارة المقابضات وبيئتها وتعظيم الفوائد التي تتأتى من العمل الجماعي، مع حماية النظم الإيكولوجية أيضا. وتعد أنظمة الحوكمة المتعددة المستويات أساسية لكسر العزلة القطاعية بطريقة يمكن أن تحقق نتائج مشروعة ومنصفة ومستدامة.

4 - ويجب أيضا أن يكون التعاون في مجال المياه عملي المنحى. فلا يمكن تحقيق الفوائد التي يمكن أن تنتجها العمليات التعاونية للمجتمعات والقطاعات والنظم الإيكولوجية والبلدان على نطاق أهداف التنمية المستدامة إلا إذا تم اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة الفجوات على صعيدي تعبئة الأموال والتمويل، وعدم كفاية البيانات والمعلومات وتعذر الوصول إليها، وأوجه القصور في تنمية القدرات، وضعف أنظمة الحوكمة التي تؤدي إلى علاقات قوة سيئة التنسيق وغير متكافئة بين أصحاب المصلحة، وبطء اعتماد واستيعاب الممارسات والتكنولوجيات المبتكرة.

5 - وهناك تكلفة لعدم التعاون، بالنظر إلى أن النزاعات المائية لا تزال مستمرة. فالإجراءات الانفرادية التي تتخذها المجتمعات والقطاعات والبلدان يمكن أن تؤدي إلى خيارات إنمائية غير مستدامة وغالبا ما تكون أكثر كلفة، وإذا ما تركت دون معالجة يمكن أن تتحول إلى تهديدات للاستقرار والسلام الإقليميين، لا سيما في سياق ضعف أنظمة الحوكمة وأوضاع الهشاشة والنزاع والعنف. ويكتسي التعاون في مجال المياه طابعا حتميا بسبب النمو السكاني والهجرة وزيادة الطلب على المياه، إلى جانب آثار تغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية.

6 - ويجب التعجيل بإحراز تقدم على صعيد التعاون في مجال المياه. ففي الوقت الحاضر، ليس العالم على المسار الصحيح لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات بحلول عام 2030 (الغاية

(1) استفيد في إعداد هذه الورقة المفاهيمية من مساهمات وردت من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. انظر <https://sdgs.un.org/conferences/water2023/documentation> و www.un.org/sites/un2.un.org و [./files/final_water_consultation_report_19_oct.pdf](https://files/final_water_consultation_report_19_oct.pdf)

(2) بالنسبة لهذه الورقة، يشير 'التعاون في مجال المياه' إلى العملية التي تعمل من خلالها المجتمعات والقطاعات والبلدان سويا بطريقة مفيدة للجميع لبلوغ الهدف المشترك المتمثل في الاستخدام السلمي والمستدام والعادل للموارد المائية وحمايتها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

5-6 من أهداف التنمية المستدامة). وتشير التقديرات إلى أن 107 بلدان ليست على المسار الصحيح لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية بحلول عام 2030⁽³⁾؛ ومن بين 153 بلداً تشترك في أنهار وبحيرات وطبقات مياه جوفية عابرة للحدود، هناك 32 بلداً فقط لديها ما لا يقل عن 90 في المائة من مساحة أحواضها العابرة للحدود مشمولة بترتيبات تشغيلية للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود⁽⁴⁾.

ثانياً - لمحة عامة عن التحديات والوضع الحالي وأوجه الترابط

التحديات والوضع الحالي

7 - لقد زادت الضغوط العالمية على جودة المياه وكميتها منذ ثمانينيات القرن الماضي وذلك أساساً بسبب تزايد عدد السكان، وزيادة الطلب على المياه، وأنماط الاستهلاك غير المستدامة، والآثار البيئية التراكمية. وتشير التقديرات إلى أن 2,3 بليون شخص يعيشون حالياً في بلدان تعاني من الإجهاد المائي، منهم 733 مليون شخص يعيشون في بلدان تشهد إجهاداً مائياً مرتفعاً وحرراً⁽⁵⁾، وأنه، بحلول عام 2050، سيعيش 3,9 بلايين شخص (40 في المائة من سكان العالم) في أحواض أنهار تشهد إجهاداً مائياً شديداً⁽⁶⁾. ويمثل استخدام المياه الجوفية ما يقرب من نصف مجموع كمية مياه الشرب في جميع أنحاء العالم وغالبية إمدادات المياه لسكان الريف⁽⁷⁾. وتوجد بؤر نضوب المياه الجوفية في جميع أنحاء العالم، وغالباً ما توجد في مناطق الاستخدام المكثف للمياه الجوفية للري وإمداد المدن الكبيرة بالمياه. وعلى صعيد العالم، يمثل استنفاد خزان المياه الجوفية 15 إلى 25 في المائة من جميع عمليات سحب المياه الجوفية⁽⁸⁾.

8 - وفي جميع أنحاء العالم، يفرض تغير المناخ ضغوطاً إضافية على كل من كمية وجودة الموارد المائية في العالم، وكذلك على البنية التحتية للمياه ومياه المجاري. وتشمل الآثار زيادة تواتر وشدة هطول الأمطار الغزيرة، وتسارع ذوبان الأنهار الجليدية، وحدوث تغيرات في تواتر الفيضانات وحجمها وتوقيتها، وزيادة تواتر فترات الجفاف وطول أمدها، وحدوث تغيرات في خزن المياه الجوفية وتغذيتها، وحدوث تدهور في جودة المياه. وتعد الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود عرضة للخطر بشكل خاص

United Nations Environment Programme (UNEP), *Progress on Integrated Water Resources (3) Management: Global Indicator 6.5.1 Updates and Acceleration Needs 2021* (Nairobi, 2021)

(4) اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التقدم المحرز في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود: الوضع العالمي لمؤشر الهدف 6-5-2 من أهداف التنمية المستدامة واحتياجات التعجيل 2021 (2021). تشمل مساحة الحوض مساحة أي أنهار وأحواض بحيرات عابرة للحدود أو شبكات طبقات المياه الجوفية. للاطلاع على تعريف 'الترتيبات التشغيلية للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود'، انظر *Progress on Economic Commission for Europe and UNESCO, Transboundary Water Cooperation: Global Baseline for SDG Indicator 6.5.2* (Paris, 2018)

(5) انظر آلية الأمم المتحدة للمياه، تحديث موجز بشأن التقدم المحرز في عام 2021: الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة - توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع (جنيف، 2021).

(6) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *OECD Environmental Outlook (6) to 2050: The Consequences of Inaction* (Paris, 2012)

(7) UNESCO, *The United Nations World Water Development Report 2022: Groundwater: Making the Invisible Visible* (Paris, 2022). وكانت معدلات سحب المياه الجوفية زهاء 3 في المائة سنوياً خلال الفترة الممتدة من 1950 إلى 1980 وهي حالياً زهاء 1 في المائة سنوياً.

(8) المرجع نفسه.

بسبب أنظمة الحوكمة المجزأة. ومن المتوقع أن تؤدي الآثار المناخية إلى مزيد من الهجرة والنزوح وإلى تقاوم مواطن الضعف القائمة بالنسبة للأشخاص المتأثرين بالهشاشة والنزاع والعنف والأماكن المتأثرة بها، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية خطيرة⁽⁹⁾.

9 - وهناك أدلة واضحة على أن التعاون في مجال المياه بين المجتمعات والقطاعات والبلدان يمكن أن يحقق مجموعة من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة، فضلا عن تعزيز السلام والتكامل الإقليمي⁽¹⁰⁾. وأظهر التعاون بين بلدان حوض نهر الراين على مدى أكثر من ستة عقود كيف يمكن أن يتطور التعاون من غرض واحد، من قبيل معالجة تلوث المياه، إلى نهج أكثر شمولاً لإدارة المياه في الحوض بأكمله وخارجه. ويظهر إنشاء لجان عبر حدودية، من قبيل اللجنة التي تجمع المجتمعات المحلية في الهند ونيبال التي تشترك في نهر شاردا - ماهاكالي، فوائد التعاون عبر الحدود على الصعيد المحلي. فبالنسبة للمجتمعات المحلية التي تشترك في هذا النهر، أدى هذا التعاون إلى تحسين القدرة المجتمعية على الصمود في وجه الصدمات المتصلة بالمياه، من خلال الإنذار المبكر بالفيضانات على سبيل المثال، إضافة إلى زيادة مشاركة المرأة في حوكمة المياه⁽¹¹⁾.

أحواض الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود في العالم



ملاحظة: لا تتطوي الحدود وخطوط تعيين الحدود المستخدمة في هذه الخريطة على التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(9) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عندما تمطر غباراً: فهم الآثار المجتمعة للنزاعات المسلحة والأزمات المناخية والبيئية على حياة السكان والاستجابة لها (جنيف، 2020).

(10) Economic Commission for Europe, *Policy Guidance Note on the Benefits of Transboundary Water Cooperation: Identification, Assessment and Communication* (Geneva, 2015).

(11) Avinash Singh and Marieke Meeske (Oxfam International), "Whose water? The challenge of rivers that flow across borders", 26 May 2022.

10 - وهناك أكثر من 310 أحواض أنهار عابرة للحدود وما يقدر بنحو 468 طبقة مياه جوفية عابرة للحدود يشترك فيها بلدان أو أكثر (انظر الخريطة)⁽¹²⁾. ولدى حوالي ثلثي البلدان التي تشترك في المياه العابرة للحدود، وعددها 153 بلداً، أكثر من 50 في المائة من الأراضي داخل أحواض الأنهار العابرة للحدود. وعلى الرغم من وجود تقليد عريق يتمثل في دخول البلدان في ترتيبات تعاونية بشأن المياه العابرة للحدود، لا تزال هناك فجوات كبيرة. فهناك اختلافات إقليمية ملحوظة في تغطية الترتيبات التعاونية واختلافات كبيرة في التغطية بين أحواض الأنهار والبحيرات، وشبكات طبقات المياه الجوفية. وعلى سبيل المثال، في حين أن 24 بلداً في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية، فضلاً عن 18 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تفيد بأن 90 في المائة أو أكثر من أحواض الأنهار والبحيرات لديها مغطاة بترتيبات تشغيلية للتعاون في مجال المياه؛ فإن ستة بلدان فقط في آسيا وأربعة بلدان في أمريكا اللاتينية وبلد واحد في شمال أفريقيا تفيد بأن لديها نفس التغطية⁽¹³⁾. كما أنه في حال تغطية طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود بترتيبات تشغيلية، فإن هذه الترتيبات تميل إلى أن تكون في الغالب عبر الارتباط بترتيبات أحواض أنهار وبحيرات؛ ففي بيانات المؤشر 2-5-6، لم تحدد سوى ثمانية ترتيبات خاصة بطبقات المياه الجوفية/المياه الجوفية⁽¹⁴⁾. وتشير بيانات المؤشر 1-5-6 إلى أنه، حتى في حالة وجود ترتيبات، لا يزال التنفيذ يشكل تحدياً في غالبية الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، وأن تبادل البيانات لا يزال محدوداً⁽¹⁵⁾.

11 - وعادة ما تكون أحواض الأنهار وشبكات طبقات المياه الجوفية هي الوحدة المكانية الأكثر فعالية لإدارة المياه بين المجتمعات والقطاعات والبلدان بغض النظر عن الحدود السياسية. وعلى المستوى العابر للحدود، تشكل الترتيبات التعاونية والهيئات المشتركة، مثل تلك الخاصة بنهر الأمازون ونهري تشو وتالاس ونهر الدانوب وبحيرة تشاد وحوض نهر السنغال، أدوات مهمة لمنع النزاعات وإدارتها من أجل العمل المناخي والتنمية المستدامة الإقليمية. وغالبا ما أبانت تلك الترتيبات والهيئات المشتركة عن قدرة على الصمود في مواجهة النزاعات الجيوسياسية الأوسع نطاقاً. وللأسف، فإن الفجوات على صعيد تعبئة الأموال، ومحدودية القدرات، والمسؤوليات المجزأة وغير الواضحة على مختلف المستويات، وأطر القوانين والسياسات الوطنية وعبر الحدودية غير المتوافقة، وعدم العمل خارج قطاع المياه، وضعف الرصد والإنفاذ، وعلاقات القوة غير المتكافئة، والثغرات في المعلومات، والافتقار إلى المساءلة، لا تزال تشكل بعض الحواجز التي تحول دون التنفيذ الفعال للترتيبات على نطاق الحوض أو على نطاق طبقة المياه الجوفية.

(12) Melissa McCracken and Aaron T. Wolf, "Updating the register of international river basins of the world", *International Journal of Water Resources Development*, vol. 35, No. 4 (26 April 2019) و UNESCO, International Groundwater Resources Assessment Centre (aquifers), 2015 و Meteorological Organization, "Transboundary aquifers of the world, update 2021" (Delft, Netherlands, 2021)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية، بوابة برنامج تقييم المياه العابرة للحدود لبيانات أحواض الأنهار (أحواض الأنهار والبحيرات)، وهي متاحة على الرابط التالي: <http://twap-rivers.org/indicators/> (تم الاطلاع عليه في 2 تموز/يوليه 2018).

(13) اللجنة الاقتصادية لأوروبا واليونسكو، التقدم المحرز في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود: الوضع العالمي لمؤشر الهدف 2-5-6 من أهداف التنمية المستدامة واحتياجات التعجيل 2021. وتستند هذه الأرقام إلى 101 تقرير وطني مصدق عليه عن المؤشر 2-5-6.

(14) المرجع نفسه.

(15) UNEP, *Progress on Integrated Water Resources Management*

12 - وعلى المستوى العالمي، حدثت مؤخرا تطورات ملحوظة في النهوض بالتعاون في مجال المياه استنادا إلى مبادئ القانون الدولي. ففي عام 2014، دخلت اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية حيز النفاذ. وأصبحت اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، التي تقدم لها اللجنة الاقتصادية لأوروبا الخدمات، مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2016. وإضافة إلى ذلك، أيدت الجمعية العامة، في القرار 124/63، مشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود باعتبارها المرجع الأكثر حجية لتفاوض البلدان بشأن ترتيبات الحوكمة المتعلقة بطبقات المياه الجوفية المشتركة لديها. ويتزايد الدعم لهذه الصكوك العالمية⁽¹⁶⁾. وكانت تشاد، وتوغو، والسنغال، وغانا، وغينيا - بيساو، والكاميرون من بين أوائل البلدان من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي انضمت إلى اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، وهناك ما لا يقل عن 20 بلدا في مراحل مختلفة من عملية الانضمام. وأقر الوزراء من الأطراف وغير الأطراف في الجلسة الرفيعة المستوى بشأن المياه والسلام خلال الاجتماع التاسع للأطراف في أيلول/سبتمبر 2021 بأن اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية توفر منبرا حكوميا دوليا أساسيا ومنتمدا للأمم المتحدة للتعامل مع قضايا المياه العابرة للحدود ساعدا في تعزيز الإرادة السياسية، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، والتعاون في تحديد ومعالجة القضايا الناشئة، ودعم اعتماد وتفعيل الترتيبات والهيئات المشتركة، وتسريع التعاون في مجال المياه العابرة للحدود في نهاية المطاف⁽¹⁷⁾. ومنذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ في عام 1992، تم التوقيع على أكثر من 100 اتفاق. وإضافة إلى ذلك، هناك 19 بلدا طرفا في الاتفاقية من بين البلدان الـ 24 التي قامت بتغطية كامل مساحة أحواضها العابرة للحدود بترتيبات تشغيلية.

13 - والصكوك الإقليمية، مثل البروتوكول المنقح للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن نظم المجاري المائية المشتركة لعام 2000 والتوجيه رقم 2000/60/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2000 الذي ينشئ إطارا لعمل الجماعة في مجال سياسة المياه (التوجيه الإطاري بشأن المياه)، هي أيضا أطر ومنابر قانونية قيمة وتكميلية للنهوض بالتعاون في مجال المياه.

14 - ومن خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والاستثمار المؤثر وغير ذلك من الوسائل، يمثل القطاع الخاص جهة فاعلة هامة في التصدي لأزمة المياه. ويفرض هذا القطاع ضغوطا كبيرة على الموارد المائية سواء بشكل مباشر أو من خلال العمليات المتعددة الجنسيات وسلاسل التوريد، وكذلك من خلال حيازة الأراضي واستئجارها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، الأمر الذي قد يؤدي في غياب ترتيبات حوكمة فعالة إلى أنماط استخدام غير منصفة وغير مستدامة للمياه. ويعد التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على المستوى العالمي، من خلال توجيه دعوة إلى

(16) في الوقت الحاضر، هناك 37 طرفا في اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية و 47 طرفا في اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية. انظر قرارات الجمعية العامة في الأعوام 2008 و 2011 و 2013 و 2016 و 2019 و 2022 التي تم فيها تشجيع البلدان على الاسترشاد بمشاريع المواد عند وضع ترتيبات الحوكمة فيما يتعلق بطبقات المياه الجوفية المشتركة لديها.

(17) UN-Water, "The United Nations global water conventions: fostering sustainable development and peace", policy brief (Geneva, 2020).

تحديد بصمات مائية عادلة على سبيل المثال، أمرا بالغ الأهمية لمعالجة أزمة المياه⁽¹⁸⁾. وعلى الرغم من أن للقطاع الخاص دورا هاما يؤديه في إدارة المياه، بسبب منها توفير الموارد المالية وخطط التمويل المبتكرة، فإن 25 في المائة من البلدان تبلغ عن تبادل محدود للبيانات بشأن تنمية الموارد المائية وإدارتها واستخدامها بين الحكومة والقطاع الخاص⁽¹⁹⁾.

15 - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في النهوض بالتعاون على جميع المستويات في تحسين الروابط بين المجتمعات والقطاعات والبلدان، وهو ما يشكل في نهاية المطاف تحديا في مجال الحوكمة. وتعد المشاركة المجدية لأصحاب المصلحة التي تجمع بين قيم متعددة عنصرا ضروريا لتحقيق الحوكمة المستدامة والعدالة للمياه على جميع المستويات. غير أنه، في حين أن ما يقرب من 90 في المائة من البلدان تفيد بأن لديها قوانين وسياسات لدعم مشاركة المجتمعات المحلية والمستخدمين في معالجة مسألة مياه الشرب بالمناطق الريفية، ومسألة تخطيط الموارد المائية وإدارتها، فإن حوالي 17 في المائة فقط من البلدان تفيد بأن لديها موارد مالية كافية (أكثر من 75 في المائة) لدعم تلك المشاركة⁽²⁰⁾.

16 - وعلى المستويين الوطني والعاير للحدود، تعد آليات التنسيق بين القطاعات والوزارات، بما يشمل مجال الزراعة وتربية الماشية، فضلا عن مجالات المناخ، والطاقة، والبيئة، والتمويل، ومصائد الأسماك، والغابات، والصحة، والشؤون الإنسانية، والصناعة، والتعدين، والبلديات، والتخطيط، والصرف الصحي، والسياحة، أساسية لتحقيق الإدارة المستدامة والعدالة للمياه. ومع ذلك، تشير 50 في المائة من البلدان إلى أنه ليست لديها آليات رسمية لإدارة الموارد المائية على المستوى الوطني لغرض التنسيق بين القطاعات⁽²¹⁾. وحتى في حالة وجود آليات رسمية في هذا الصدد، لا تزال معظم البلدان تفيد بوجود تحديات في تنفيذها. ويشير العديد من البلدان إلى انعدام تنسيق رأسي بين مستوى الحوض أو طبقة المياه الجوفية على المستويين الوطني ودون الوطني، بما يشمل الحكم المحلي، باعتباره تحديا⁽²²⁾. وعلى مستوى الحوض، غالبا ما تقتصر الهيئات المشتركة، مثل منظمات أحواض الأنهار، إلى تفويض بالعمل فعليا مع جميع القطاعات المتصلة بالمياه.

17 - ويؤدي التعاون العلمي، إلى جانب التعليم والتدريب، دورا مهما في دعم التعاون في مجال المياه والنهوض بأهداف التنمية المستدامة. غير أن النهج القائمة على النواتج في التعليم والتدريب لم تدر اهتماما كافيا لاجتذاب واستبقاء القوى العاملة الماهرة اللازمة للنهوض بالتعاون في مجال المياه. وعلاوة على ذلك، فإن القدرات البحثية الوطنية غير المتكافئة والضعيفة، وبرامج البحوث المجزأة، واختلاف الأولويات في مجال

Glasgow Declaration for Fair Water Footprints for Climate-Resilient, Inclusive, and Sustainable Development, وهو متاح في الرابط التالي: https://fairwaterfootprints.org/app/uploads/2022/09/FWF_Glasgow_Declaration_rebrand_proof_01.pdf (18)

.UNEP, *Progress on Integrated Water Resources Management* (19)

UN-Water and World Health Organization, *Strong Systems and Sound Investments: Evidence on and Key Insights into Accelerating Progress on Sanitation, Drinking-Water and Hygiene – UN-Water Global Analysis and Assessment of Sanitation and Drinking Water 2022 report* (Geneva, 2022) (20)

.UNEP, *Progress on Integrated Water Resources Management* (21)

(22) المرجع نفسه.

تعبئة الأموال، والافتقار إلى الولايات البحثية الحيوية والمستقلة، تعوق التعاون العلمي المجدي⁽²³⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معارف الشعوب الأصلية، التي يمكن أن توفر رؤى هامة في الإدارة المستدامة والعدالة للمياه، لا تؤخذ دائما في الاعتبار بشكل مناسب في التعاون العلمي.

أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة

18 - تتطلب تدابير التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره اتخاذ إجراءات عبر الحدود المادية والسياسية وحدود الولاية القضائية، وبين القطاعات، وبين أصحاب المصلحة الذين يعملون على مستويات متعددة وعبرها. وفي حين أن تأثيرات تغير المناخ على المياه يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات وزيادة خطر اندلاع النزاعات، فإنها يمكن أن تؤدي أيضا إلى التعاون. والتعاون في مجال المياه مهم للنهوض بجهود التكيف مع تغير المناخ في الأحواض المشتركة. ويتطلب تعميم مراعاة دور المياه العذبة في التخطيط والعمل للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه ترتيبات حوكمة متعددة المراكز وشاملة تتيح إمكانية التكيف بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية، وتجميع البيانات والنماذج والسيناريوهات والخبرات والموارد المتاحة، والأدلة العلمية، والابتكارات والتكنولوجيات، وتوسيع حيز التخطيط لتحديد تدابير التكيف بل وحتى تقاسم التكاليف والفوائد.

19 - وثمة فرصة أخرى لتعزيز التعاون على نطاق أهداف التنمية المستدامة تتعلق بالمياه والطاقة (الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة). فعلى سبيل المثال، من المسلم به أن الطاقة الكهرمائية تؤدي دورا حاسما في التعجيل بالتحول عن الوقود الأحفوري والتوجه إلى أشكال الطاقة المتجددة. وتقدر وكالة الطاقة الدولية أن ثمة حاجة إلى أن يضاعف توليد الطاقة الكهرمائية للوصول بصافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى الصفر بحلول عام 2050⁽²⁴⁾. وقد أظهر التعاون بين البرازيل وباراغواي، الذي تم في الأصل من خلال توقيع اتفاق للسلام والتعاون في عام 1966، الفوائد المتعددة التي يتمتع بها البلدان بفضل التعاون. ونتيجة لإنشاء محطة إيتايبو للطاقة الكهرمائية وكيان ثنائي القومية، حقق البلدان منافع مشتركة لا تشمل توفير الطاقة وإبرادات مشتركة فحسب، بل أيضا مشاريع اجتماعية وبيئية على نطاق معظم أهداف التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في حوض نهر بارانا. وبالإضافة إلى ذلك، تمكن البلدان من إدارة الفترات الحرجة بشكل أكثر فعالية، كما هو الحال خلال انخفاض مستويات المياه. ومما يؤسف له أن العديد من البلدان والأحواض العابرة للحدود تقتصر على ترتيبات الحوكمة اللازمة التي يمكن أن توفر بيئة تمكينية لتنفيذ مشاريع الطاقة الكهرمائية على نحو مستدام ومنصف وتراعي الآثار المحتملة لتغير المناخ والمخاطر ذات الصلة في مشاريع البنية التحتية الحالية والمستقبلية.

20 - ويوفر الترابط بين الماء والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية، الذي يتطلب نهجا نظميا يجمع بين المجتمعات والقطاعات والبلدان، إمكانية تسريع خطى التقدم على نطاق أهداف التنمية المستدامة المتعددة⁽²⁵⁾. وبالنظر إلى أن الزراعة تمثل 70 في المائة من استخدام المياه على مستوى العالم، فإن حلول

Dinara R. Ziganshina and Joop L.G. de Schutter, "Paving the way for evidence-driven transboundary water cooperation in Central Asia", *Journal of the American Water Resources Association*, vol. 58, No. 6 (31 October 2021)

.International Energy Agency, *Net Zero by 2050: A Roadmap for the Global Energy Sector* (Paris, 2014) (24)

Economic Commission for Europe, *Solutions and Investments in the Water-Food-Energy-Ecosystem* (25)
.Nexus: A Synthesis of Experiences in Transboundary Basins (Geneva, 2021)

الترباط التي تفضي إلى قطاع زراعي أكثر استدامة وإنتاجية تكتسي أهمية خاصة. وفي بيئة عابرة للحدود، يمكن أن يؤدي عدم معالجة المقايضات والآثار الخارجية في جميع القطاعات إلى توتر بين المجتمعات والقطاعات والبلدان، في حين أن نهجا نظميا للترباط بين الماء والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية، مدعوما بحوكمة متعددة المستويات، تشمل ترتيبات عبر حدودية عند الاقتضاء، ينطوي على إمكانية زيادة كفاءة استخدام الموارد، والاستفادة من أوجه التكامل الإقليمية، وتحسين النظم الإيكولوجية. ويمكن للحلول القائمة على الطبيعة أن تدعم نهجا نظميا للترباط بين الماء والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية. فتلك الحلول تحمي النظم الإيكولوجية الطبيعية أو المعدلة وتديرها على نحو مستدام وتصلحها، وتتصدى للتحديات المجتمعية بفعالية وتكيف، وتعود بالنفع في آن واحد على صعيد رفاه الإنسان والتنوع البيولوجي. وأوضح التعاون بين تونس والجزائر وليبيا بشأن شبكة طبقات المياه الجوفية في الصحراء الشمالية الغربية فوائد اعتماد نهج الترباط بين الماء والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية. فاستنادا إلى آلية التشاور الثلاثية لعام 2006 وغيرها من المساعي التعاونية، عملت هذه البلدان على المستويين المحلي والوطني وعلى مستوى طبقات المياه الجوفية لإجراء تقييم لذلك الترباط وتحديد مجموعة من 15 من الحلول المتعاضدة التي تقلل إلى أدنى حد من المقايضات بين القطاعات والآثار السلبية وتقوم في الوقت ذاته بتعظيم أوجه التأزر بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية⁽²⁶⁾.

21 - ويمكن أن يكون التعاون في مجال المياه حافزا لاستغلال أوجه التأزر بين حفظ النظم الإيكولوجية البرية، بما في ذلك الجبال والغابات (الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة) والمحيطات والبحار والموارد البحرية وموارد المياه الداخلية (الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة)، واستخدامها المستدام. وقد أظهرت الشراكات، مثل منهاج العمل للإدارة من المصدر إلى البحر الذي يستضيفه معهد ستوكهولم الدولي للمياه، أهمية التعاون والتنسيق بين المنظمات والمبادرات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تعمل على مستويات متعددة ولها اهتمام مشترك ببناء نظم إيكولوجية برية وبحرية ونظم للمياه العذبة أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ. ويبن التعاون بين لجنة نهر أورانج - سينكو ولجنة النظام الإيكولوجي البحري الكبير لنتيار بنغويلا في الجنوب الأفريقي قيمة التنسيق بين لجنتين دوليتين أنشئتتا من أجل الاستخدام المنصف والمستدام لحوض نهر عابر للحدود ونظام إيكولوجي بحري.

22 - وفي حين أن العلاقة معقدة، فمن الواضح أن المياه والسلام والأمن ترتبط ارتباطا لا ينفصم⁽²⁷⁾. ويمكن أن تكون المياه محركا مهما للسلام والتعاون على جميع المستويات⁽²⁸⁾. فعلى المستوى المحلي، قد تحدث صراعات بين المستخدمين. على سبيل المثال، يمكن أن يكون لطرق الترحال الرعوي المتأثرة بتغير أنماط هطول الأمطار تأثير على الرعاة الرحل الذين قد يدفعون نحو الأراضي التي يستخدمها المزارعون المستقرون أو نحو مناطق الحفظ، ما قد يهدد بدوره إمكانات السياحة ويؤدي إلى صراعات بين الإنسان

Economic Commission for Europe, "Improving sustainable development in the North Western Sahara (26) Aquifer System through a transboundary nexus approach", policy brief (Geneva, 2022)

(27) ملاحظات الأمين العام أمام مجلس الأمن بشأن الدبلوماسية الوقائية والمياه العابرة للحدود [كما أقيمت]، 6 حزيران/يونيه 2017، وهي متاحة في الرابط التالي: www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2017-06-06/secretary-generals-remarks-security-council-preventive-diplomacy-and

Geneva Water Hub, *A Matter of Survival: Report of the Global High-level Panel on Water and Peace* (28) (Geneva, 2017).

والحياة البرية⁽²⁹⁾. ويمثل النزوح والهجرة بسبب انعدام الأمن المائي خطرا كبيرا ومتزايدا. ويكتسب التعاون على المستوى المحلي أهمية أكبر في أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف. ففي مثل هذه البيئات، يمكن أن يكون الوصول إلى المياه جزءا من التوترات القائمة، وقد تتقوض قدرة السلطات على معالجة تلك التوترات، وقد يؤدي عدم الاتفاق على آليات للتعاون إلى نشوب نزاع. وفي عام 2022، عاش بليون شخص في بلدان متأثرة بأوضاع الهشاشة والنزاع والعنف، وكان أكثر من 324 مليون شخص في حاجة مباشرة إلى مساعدة إنسانية⁽³⁰⁾. وقد تكون المياه موضوع أو هدف النزاع، مثلما كان الحال عندما سيطر تنظيم داعش لفترة وجيزة على أكبر سد في العراق (سد الموصل) في آب/أغسطس 2014، أو خلال النزاعات الأوسع نطاقا في المنطقة. وفي بيئات النزاع، تتأثر الموارد المائية، والبيئة الطبيعية، والخدمات الأساسية، مثل الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع الحالات تقريبا بسير الأعمال العدائية. ولا تمثل هذه الضغوط، مجتمعة وإذا تركت دون معالجة، خطرا كبيرا على التعاون والسلام والاستقرار فحسب، بل إنها تقوض أيضا القدرة على اغتنام فرص التنمية الكبيرة التي تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على المياه. ويعد التقيد بالقانون الدولي الإنساني واحترامه أبسط وأهم شكل للتعاون في أوقات النزاع المسلح.

23 - ويمكن للمياه أن تجمع المجتمعات والقطاعات والبلدان وتعمل كمحرك للسلام من خلال توفير سبل العيش وفرص التنمية - وهي فرص تتناقض مع السيناريوهات الناتجة عن النزاع التي تنطوي إلى حد كبير على الخسارة للجميع. فمن خلال تنسيق التعاون في مجال المياه بين القطاعات وعبر الأنهار والبحيرات وشبكات طبقات المياه الجوفية، تطلع آليات التكامل الإقليمي، مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية في جميع أنحاء أفريقيا، بدور هام في النهوض بالتعاون والسلام والتكامل الإقليمي. وعلى المستوى العابر للحدود، يمكن للهيئات المشتركة، مثل منظمات أحواض الأنهار، أن تؤدي أيضا دورا رئيسيا في الدفع بعجلة السلام والتكامل الإقليمي. فعلى سبيل المثال، بين إنشاء لجنة حوض نهر سافا بين البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا وسلوفينيا كيف أن المصالح في الإدارة المشتركة للمياه المشتركة تتيح للبلدان بناء الثقة وتطوير التعاون في العديد من المجالات الأخرى في حالات ما بعد النزاع.

ثالثا - لمحة عامة عن فرص التقدم والحلول التحويلية

تعبئة الأموال والتمويل

24 - في حين زادت التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه بالقيمة الحقيقية بين عامي 2015 و 2019، ظلت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية لهذا القطاع ثابتة عند 8,8 بلايين دولار⁽³¹⁾. والمستويات الحالية للتمويل أقل بكثير من التوقعات العالمية للتمويل اللازم لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. وتشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى 6,7 تريليونات دولار بحلول عام 2030،

(29) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عندما تمطر غبارا.

(30) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، اللحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2022: تحديث تشرين الأول/أكتوبر - لمحة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (نيويورك، 2021).

(31) استنادا إلى بيانات المؤشر 6-1، آلية الأمم المتحدة للمياه، تحديث موجز بشأن التقدم المحرز في عام 2021: الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة - توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع (جنيف، تموز/يوليه 2021).

و 22,6 تريليون دولار بحلول عام 2050 لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة⁽³²⁾. ويعترف بهذا النقص على المستوى العابر للحدود، حيث تقيّد معظم البلدان بعدم امتلاك الموارد الكافية للنهوض بالتعاون في مجال المياه⁽³³⁾. وعلى الرغم من التحديات التي لا مفر منها، بما في ذلك الفجوات الكبيرة على صعيد تعبئة الأموال، ينبغي أن تكون موارد الميزانية المحلية من الدول الأعضاء في هيئة مشتركة هي المصدر الرئيسي للأموال اللازمة لدعم تكاليفها التشغيلية الأساسية على الأقل. وتميل الهيئات المشتركة التي تعتمد على هذه المصادر إلى إظهار إرادة سياسية ومشاركة ومرونة أقوى. وتتيح الموارد الإضافية من التمويل وتعبئة الأموال من القطاعين العام والخاص فرصاً لتنوع المصادر المالية. ومع ذلك، توجد بعض التحديات في تمويل التعاون في مجال المياه العابرة للحدود وتعبئة الأموال لها، بما في ذلك وجود تصور بأن مثل هذه المشاريع تنطوي على مخاطر عالية ووجود فهم سيء لفوائدها⁽³⁴⁾.

25 - ويلزم إدخال تحسينات على توجيه تعبئة الأموال والتمويل للتعاون في مجال المياه وعلى زيادة التنسيق والاستخدام المنصف للموارد الموجودة. وهي تشمل تعبئة أموال محلية ودولية إضافية للمشاريع المشتركة بين القطاعات، وتعبئة صناديق المناخ للمياه، مثل صندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ، وتطوير نماذج تمويل مبتكرة، مثل مبادرة تمويل السلام الأزرق. وهذه المبادرة، التي شارك في تصميمها كل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومركز جنيف للمياه، يجري حالياً تجربتها داخل منظمة تنمية حوض نهر غامبيا لتعزيز الوصول إلى رأس المال العام والخاص بالنسبة للكيانات غير السيادية، مثل منظمات أحواض الأنهار والبلديات، من خلال تحويل أطر التعاون عبر الحدود والمتعددة القطاعات إلى منصات استثمارية.

26 - وفي حين أن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود سيتطلب استثمارات هي حتماً أكثر صعوبة وتنطوي على تكاليف معاملات أكبر قياساً إلى إجراءات بلد واحد، فإنها يمكن أن تحقق فوائد متعددة تتجاوز نطاق المياه. إن تمويل المنح الدولية والإقليمية، على سبيل المثال من خلال مجال التركيز على المياه الدولية الخاص بمرافق البيئة العالمية، والصناديق الاستثمارية الإقليمية التي يديرها البنك الدولي، مثل برنامج التعاون في المياه الدولية في أفريقيا، ضرورية ليس فقط لإجراء الحوارات الإقليمية وإنشاء وتنفيذ الأطر القانونية والمؤسسية المتعلقة بالمياه المشتركة، ولكن أيضاً لمعالجة الشواغل العالمية مثل التنوع البيولوجي، والإدارة المستدامة للأراضي، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والحد من مخاطر الكوارث، ومنع التلوث في إطار نهج نظمي له فوائد محتملة تتجاوز بكثير التمويل المنفصل والقطاعي.

البيانات والمعلومات

27 - يعد تبادل البيانات والمعلومات داخل المجتمعات والقطاعات والبلدان وفيما بينها أمراً ضرورياً لتوجيه عمليات صنع القرار المتعلقة بالمياه بفعالية وشفافية على مستويات متعددة. كما يمكن لتبادل البيانات والمعلومات، بما في ذلك التعاون العلمي، أن يؤدي دوراً هاماً في بناء الثقة وقاعدة المعارف المشتركة، التي يمكن أن تسهم بدورها في تجنب النزاعات. ويمكن أن تكون النهج الإقليمية، على نحو ما تم توضيحه من

(32) OECD, *Financing a Water Secure Future*, OECD Studies on Water (Paris, 2022).

(33) UNEP, *Progress on Integrated Water Resources Management*.

(34) Economic Commission for Europe, *Funding and Financing of Transboundary Water Cooperation and Basin Development* (Geneva, 2021).

خلال تنفيذ توجيه الاتحاد الأوروبي الإطارى بشأن المياه، وسيلة مهمة يمكن من خلالها موازنة إجراءات التحقق من صحة البيانات وتوحيدها، مع تعزيز الرصد والتقييم المشتركين. غير أن الدول لا تزال تواجه تحديات فيما يتعلق بجمع البيانات، وقابليتها للمقارنة والتوافق، والموارد المالية والتقنية، والتغطية المكانية، واستدامة منصات تخزين البيانات وتبادلها، وتطبيق البيانات وتفسيرها، وتواتر تبادل البيانات وحسن توقيتها. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من خلال مبادرة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي بشأن إدارة موارد طبقات المياه الجوفية المشتركة بين الدول لإعداد قائمة جرد عالمية ودعم التعاون بين البلدان عبر تحسين المعارف والقدرات المتعلقة بطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، فضلا عن برنامج تقييم المياه العابرة للحدود الذي يموله مرفق البيئة العالمية، فإن رصد المؤشر 5-6-2 أكد أن العديد من البلدان لا تزال تواجه مشاكل في الحصول على بيانات موثوقة عن طبقات المياه الجوفية المشتركة لديها. غير أن التقارير الوطنية عن المؤشر 5-6-2 أتاحت فرصة للبلدان لتبادل البيانات والمعلومات بشأن طائفة واسعة من أنشطتها وخبراتها دعما للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود.

28 - وفي حين تعتمد الابتكارات العلمية والتكنولوجية الحديثة على البيانات المحلية للمعايرة، فإنها قد توفر فرصا لتعالج بعض التحديات، من خلال استخدام أحدث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات الجغرافية، والبيانات الضخمة، والتعلم الآلي، والعلوم المفتوحة، على سبيل المثال⁽³⁵⁾. ويمكن للعلم التشاركي أيضا أن يؤدي دورا مهما في تعزيز التعاون في مجال المياه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحليلات التشخيصية عبر الحدودية وبرامج العمل الاستراتيجية المشتركة، المبنية على التشاور بين القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين، هي أدوات قيمة يمكن بواسطتها وضع وتنسيق النهج القائمة على العلوم والأدلة لتحديد التحديات والأولويات والاستثمارات المشتركة فيما يتعلق بالأمناء والبحيرات وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود.

29 - وللمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية دور قيم تؤديه في المطابقة الميدانية للبيانات والمعلومات العلمية وفي تبادل المعارف التقليدية، التي يمكن أن تعزز النهج الشاملة المنطلقة من القاعدة إلى القمة التي تقضي إلى تحسين عملية صنع القرار القائمة على الأدلة وزيادة الوعي، ودعم تنمية القدرات، وإرساء الأسس لتنفيذ السياسات بفعالية.

تنمية القدرات

30 - في حين تحسن تنفيذ مديري خدمات إمدادات المياه بشأن التكنولوجيات الجديدة، ينبغي الارتقاء بتعليم المهارات اللازمة لتعزيز التعاون، مثل المفاوضات، والدبلوماسية، وحل النزاعات، والحكومة، والقانون⁽³⁶⁾. وينبغي لمبادرات تنمية القدرات باعتبارها وسائل يمكن من خلالها تعزيز الشمول، أن تتضمن العمل مع المجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا، بما فيها الشعوب الأصلية والنساء والشباب، وأن تصل إلى مختلف القطاعات، وأن تشمل العمل مع مختلف مستويات وأجزاء الحكومة، بما في ذلك الحكومة المحلية.

(35) انظر (UNESCO recommendation on open science" (Paris, 2021).

(36) UNESCO-Intergovernmental Hydrological Programme, *IHP-LX: Strategic Plan of the Intergovernmental Hydrological Programme – Science for a Water Secure World in a Changing Environment*, ninth phase, 2022–2029 (Paris, 2022).

31 - وتتطلب عمليات التعاون عبر الحدود منظورا طويلا الأجل، مع عدة خطوات صغيرة أحيانا. وينبغي أن تشمل هذه العمليات فرصا لإجراء الحوار خارج أطر التفاوض الرسمية. فعندما يصبح الأشخاص طلابا أو مشاركين في حلقة عمل تدريبية، تجعل المشاركات غير الرسمية تنمية القدرات عملية دينامية - وإن كانت تبخس قيمتها في الغالب - يمكن أن تدعم وتكمل وتعزز عمليات التعاون الرسمي بطرق شتى. ويمكن لمبادرات تنمية القدرات، مثل حلقات العمل التدريبية وتبادل الزيارات، أن تجمع خبراء من مختلف المجتمعات والقطاعات والبلدان، وأن تبني الثقة، وتيسر التعلم بين الأقران وبين الأجيال. وفي السياقات العابرة للحدود، أثبت تمويل التدريب الداخلي وطلاب الماجستير والدكتوراه من المؤسسات عبر الحدودية والحكومات الوطنية والمجتمع المدني نجاحه في إعداد مجموعة من الخبراء التقنيين الشباب والمؤثرين الذين يتمتعون بعلاقات متينة وقاعدة معرفية مشتركة. وتؤدي المنصات والمبادرات على الصعيد العالمي والإقليمي، مثل شبكة الموارد وتبادل المعلومات في مجال المياه الدولية التابعة لمرفق البيئة العالمية، والشبكة الدولية لمنظمات الأحواض، وتوفير الدورات التدريبية المفتوحة الحاشدة على الإنترنت المتعلقة بالتعاون عبر الحدود، والحوكمة، والقانون الدولي للمياه، والدبلوماسية، دورا هاما في النهوض بالتعاون في مجال المياه⁽³⁷⁾.

الابتكار

32 - يؤدي التعاون بين المنظمات الدولية والمهنيين والباحثين من خلال أشكال التعاون العلمي الدولي دورا حاسما في تسهيل وتحديد الحلول المبتكرة لتحديات الموارد المائية مع تعميق المعرفة المشتركة والتفاهم، وتعزيز أوجه التآزر، وبناء الثقة أيضا. فعلى سبيل المثال، تهدف آلية الأمم المتحدة للمياه، وهي آلية تنسيق تضم 35 عضوا في منظومة الأمم المتحدة و 45 شريكا دوليا، إلى تعظيم العمل المنسق والتعاون والاتساق على نطاق المنظومة بشأن جميع القضايا المتعلقة بالمياه العذبة. ويمكن للشبكات العالمية والإقليمية، مثل أسرة اليونسكو المعنية بالمياه، المؤلفة من 58 كرسيا في مجال المياه و 36 مركزا متعلقا بالمياه، و 168 لجنة وطنية للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي وجهاتها للتنسيق بين الدول الأعضاء الـ 195 في اليونسكو، سد الفجوة المعرفية من خلال تسهيل نقل الخبرات وتبادلها وتقاسمها بين المؤسسات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والباحثين وواضعي السياسات. وقد أثبتت الاتفاقات الثنائية والشبكات/المنابر الإقليمية، مثل تلك المتاحة من خلال المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه أو المؤتمر الأيبيري الأمريكي لمديري خدمات إمدادات المياه، قيمتها في تعزيز تبادل المعارف ونقل التكنولوجيا بين البلدان بشكل ميسر وبأسعار معقولة. وتؤدي الابتكارات في مجال العلوم، بما في ذلك العلم التشاركي، والعلم المفتوح والبيانات، وإنترنت الأشياء، والأمن السيبراني، والنكاء الاصطناعي، والاستشعار عن بعد، والبيانات الضخمة، دورا مهما في النهوض بالتعاون في مجال المياه. وتوفر نهج الإدارة المستدامة للمياه التي تجمع بين المعارف التقليدية والتراث من جهة والابتكار العلمي من جهة أخرى دروسا مفيدة، بما في ذلك بشأن التخصيص المنصف والمستدام للمياه وإدارة النزاعات.

33 - وينطوي الابتكار التحويلي في مجال الحوكمة على إمكانية تسريع التقدم في أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يدعم الابتكار اتساق السياسات بما يتماشى مع الإدارة المتكاملة للموارد المائية،

(37) انظر على سبيل المثال الدورة التدريبية المفتوحة الحاشدة على الإنترنت بشأن الحوكمة من أجل أمن المياه العذبة العابرة للحدود، المتاحة مجانا بسبت لغات. انظر www.gwp.org/en/learn/capacity-building/governance-for-transboundary-freshwater-security--a-massive-open-online-course-mooc.

والترابط بين الماء والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية والنهج القائم على الترابط بين المصدر والبحر، وأن يعزز من خلال المنصات المتكاملة الشراكات والشبكات التعاونية. ويساعد هذا النهج على تعظيم إنتاجية المياه واستدامتها، لا سيما في سياقات التقييد والتنازع، ويساعد في استهداف وتمكين التحولات المستدامة في الغذاء والطاقة عبر النطاقات. ومن خلال إدراج ترتيب حوكمة جديد لشبكة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود في ستامرييت في إطار لجنة نهر أورانج - سينكو الحالية، اعتمدت بوتسوانا وجنوب أفريقيا وناميبيا نهجا مبتكرا للحوكمة يقلل من تكاليف المعاملات التي ينطوي عليها إنشاء وتنفيذ ترتيب حوكمة جديد تماما للمياه العابرة للحدود، مع تعزيز قيم الإدارة المتوائمة للمياه السطحية والمياه الجوفية.

34 - ويعد اعتماد وتنفيذ إعلان غلاسكو للبصمة المائية العادلة من أجل التنمية المستدامة والشاملة والمتكيفة مع تغير المناخ مثالا على الشراكة المبتكرة بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات البحث والدعم الخارجي على مستويات متعددة⁽³⁸⁾. ومن خلال الإعلان، يوافق الموقعون على التعاون لضمان أن النشاط التجاري عبر النطاقات المتعددة وفي ظل وجود مخاطر كبيرة تتعلق بالمياه والمناخ يلغي تلوث المياه والإفراط في استخراجها من الأنهار وطبقات المياه الجوفية، ويعزز القدرة على التكيف مع المناخ، ويحقق قدرا أكبر من المساءلة لحماية مخصصات المياه المستدامة والعادلة.

الحوكمة

35 - الحوكمة أوسع بكثير من الحكومة - فهي تعترف بقيمة القطاع الخاص والمجتمع المدني ومجموعة أوسع من أصحاب المصلحة. وعلى الصعيدين المحلي والوطني، ينبغي معالجة العوامل التي تقوض الحوكمة الفعالة، بما في ذلك سوء إدارة الموارد، والفساد، والترتيبات المؤسسية المجزأة، والجمود البيروقراطي، وعدم كفاية القدرات البشرية، ونقص الاستثمار. وتتطلب الحوكمة الفعالة للمياه عملية شاملة ولا مركزية لصنع القرارات، والنزاهة، والشفافية والمساءلة، والتعاون بين القطاعات فيما بين المؤسسات الخاصة، والمنظمات المجتمعية، وجمعيات مستخدمي المياه، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الحكومية (الوطنية والمحلية). وينبغي أن تستند حوكمة المياه إلى أدوار ومسؤوليات موزعة توزيعا واضحا وتمييزا لوضع السياسات، وتنفيذ السياسات، والإدارة التشغيلية، والتنظيم. وينبغي تشجيع اتساق السياسات والأنظمة من خلال التنسيق الفعال بين القطاعات، ولا سيما بين السياسات المتعلقة بالمياه والبيئة، والصحة، والطاقة، والزراعة، والصناعة، والتخطيط المكاني، واستخدام الأراضي⁽³⁹⁾. وتكتسي القوانين والمؤسسات أهمية بالغة لتحديد أدوار وحقوق ومسؤوليات واضحة، وتوفير وسيلة للتواصل المشروع عبر مستويات متعددة من الحوكمة، وفي نهاية المطاف حماية استحقاقات الموارد المائية العادلة والمستدامة. ويجب أيضا مواءمة القوانين والأنظمة والمؤسسات الوطنية وترتيبات الحوكمة عبر الحدودية.

36 - وعلى المستوى العابر للحدود، يشكل اعتماد ترتيبات للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود، استنادا إلى مبادئ القانون الدولي الراسخة، سمة أساسية لأي نظام حوكمة متعدد المستويات. ويمكن إبرام ترتيبات التعاون في مجال المياه العابرة للحدود على المستوى الثنائي أو مستوى الأحواض أو الأحواض

(38) انظر https://static1.squarespace.com/static/5baa3175bfba3e44386d68a5/t/6183c764800eea56053de38a.1636026213380/COP26_Glasgow_Declaration_for+Fair_Water_Footprints.pdf

(39) International Association for Water Law, "Manifesto for national integrated legal frameworks for water governance" (Rome, March 2022).

الفرعية، أو يمكن إدراج أحكام بشأن المياه في اتفاقات التكامل الإقليمي أو معاهدات السلام الأوسع نطاقاً. وفي حين أن شكلها ومحتواها قد يختلفان تبعاً للسياق المحدد والأولويات المحددة، ينبغي إدراج بعض البنات الأساسية استناداً إلى القانون الدولي، من قبيل: (أ) النطاق، مثل إدراج نهج الحوض المائي عند الاقتضاء؛ (ب) والقواعد الموضوعية، مثل مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول، وواجب اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع حدوث ضرر ذي شأن، والالتزام العام بالتعاون؛ (ج) والترتيبات الإجرائية والمؤسسية، بما في ذلك إنشاء هيئات مشتركة، والإخطار والتشاور المسبقين، وتقييم الأثر البيئي، وتبادل البيانات، والرصد والتقييم، والتنبؤ والإنذار المبكر؛ (د) وآليات تسوية المنازعات⁽⁴⁰⁾. وبالإضافة إلى ذلك، مع الاعتراف بأن إعادة التفاوض على الاتفاقات يمكن أن تكون له تكاليف معاملات عالية، هناك حاجة إلى ترتيبات صامدة للمناخ لضمان تمتعها بالمرونة المطلوبة لإدارة المخاطر المتعلقة بتغير المناخ. وكما يتضح في مثال ستامرييت المذكور أعلاه، فمن أجل تحسين مراعاة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، هناك حاجة إلى النهوض بأطر الحوكمة من أجل الإدارة المتوائمة، أي الرصد والإدارة المنسقة للمياه السطحية والمياه الجوفية⁽⁴¹⁾.

37 - وتكتسي الهيئات المشتركة، مثل منظمات أحواض الأنهار، أهمية بالغة لضمان أن تنفذ الترتيبات التعاونية بفعالية وأن تكون قادرة على التطور بمرور الزمن، كما هو الحال عند الاستجابة لتأثيرات تغير المناخ أو غيرها من المخاطر. فعلى سبيل المثال، تطورت اللجنة المشتركة الدولية، التي تضم كندا والولايات المتحدة الأمريكية على مدى أكثر من 100 عام لمعالجة قضايا المياه العابرة للحدود بين البلدين. وقد أدى هذا التطور إلى توسيع اللجنة دورها في سبعينيات القرن الماضي وفي العقد الثاني من القرن الحالي لمعالجة التلوث والتدهور داخل النظام الإيكولوجي لحوض البحيرات العظمى. وعلى الرغم من وجود أنواع مختلفة كثيرة من الهيئات المشتركة على المستوى العابر للحدود، فإن التجربة تبين أن هناك جوانب معينة تزيد عموماً من فعاليتها، بما في ذلك الشمول، ومنحها صلاحية واسعة لمعالجة الإدارة المتكاملة للموارد المائية بطريقة مجدية، وتحديد مهامها وسلطاتها بوضوح، وضمان التمثيل الكافي لأصحاب المصلحة الرئيسيين وتشجيع اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، وتضمين المرونة في قواعدها وإجراءاتها، والسماح بالتفاعل المنتظم بين الخبراء وصناع القرار، والاستفادة منها كمحف لتبادل البيانات والمعلومات المتاحة، ومنحها تفويضاً لتحديد وتقييم المنافع المشتركة⁽⁴²⁾. ويتوفر هذه الجوانب، يمكن للهيئات المشتركة أن تؤدي العديد من المهام القانونية والتقنية والدبلوماسية الهامة، بما يشمل جمع البيانات والمعلومات وتبادلها، والرصد والتقييم المشتركين، والتخطيط المشترك لإدارة الأحواض والتكيف، وإشراك أصحاب المصلحة، ورصد الامتثال وتسوية المنازعات. وتؤدي الهيئات المشتركة بالتالي دوراً مهماً في النهوض بأهداف التنمية المستدامة المتعددة وتعمل كمحركات للسلام والتكامل الإقليمي.

38 - وعلى الرغم من أن عملية وضع ترتيبات التعاون في مجال المياه العابرة للحدود والهيئات المشتركة لا تقدر حق قدرها في كثير من الأحيان، فإنها في حد ذاتها نتيجة هامة تستحق أن يستثمر فيها. فيمكن

(40) Economic Commission for Europe, *Practical Guide for the Development of Agreements and Other Arrangements for Transboundary Water Cooperation* (Geneva, 2021)

(41) Jac Van der Gun, "Conjunctive water management: a powerful contribution to achieving the Sustainable Development Goals" (Paris, UNESCO, 2020)

(42) Economic Commission for Europe, "Principles for effective joint bodies for transboundary water cooperation under the Convention on the Protection and Use of Transboundary Watercourses and International Lakes" (Geneva, 2018)

لهذه العملية أن تساعد في تطوير مجموعة مشتركة من المهارات التقنية والقانونية ومهارات إدارة العمليات، ويمكنها أن تحدد أوجه عدم المساواة وعدم الإنصاف، وتثير الاحترام والتقدير لوجهات النظر المختلفة، وترسي الثقة وتبني العلاقات، وتعزز التقارب في اتجاه فهم مشترك للمياه العابرة للحدود واستخدامها وحمايتها. ويمكن للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، مثل إيكوبيس الشرق الأوسط وشبكة خطاب حوض النيل، بالشراكة مع الحكومات، أن تؤدي دورا مهما في النهوض بالتعاون، في إطار ترتيب تعاوني قائم وخارجة على السواء. وبالمثل، فإن التعاون بين المجتمعات المحلية العابرة للحدود يمكن أن ييسر التعاون عبر الحدود على نطاق أوسع.

39 - وعلى المستوى الوطني، أشارت البلدان التي أحرزت معظم التقدم نحو تعزيز التنسيق بين القطاعات إلى إنشاء هيئات التنسيق، مثل لجان سياسات المياه المشتركة بين القطاعات التي تجتمع بانتظام وتضم جميع مجموعات أصحاب المصلحة، أو اللجان التوجيهية في إطار الحوارات السياساتية الوطنية لمبادرة الاتحاد الأوروبي للمياه، ما يعزز التشاور بين القطاعات في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالمياه⁽⁴³⁾. وقد كشفت التجربة أن رعاية التدريب المتعدد التخصصات للممارسين، وتحسين التنسيق على مستوى الحوض (بسبل منها الاستفادة من مجالس الأحواض أو لجان إدارة مستجمعات المياه)، وإشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين (الوزارات والمنظمات المهنية والمنظمات غير الحكومية)، وتعميم مراعاة مبادرات المناخ في إدارة المياه، وتنسيق التمويل، تعد سبلا مفيدة لتعزيز التنسيق بين القطاعات على المستوى الوطني.

رابعاً - التوصيات

40 - فيما يلي التوصيات المقدمة:

الشمول

(أ) سيتطلب التعجيل بإجراء تقدم على صعيد التعاون في مجال المياه على جميع المستويات نظم حوكمة للمياه تكون أكثر شفافية ومساءلة وشمولا وتكاملا تستهدف الحد من الفقر، وتقدر قيمة الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا، ولا تترك أحدا خلف الركب؛

(ب) ثمة حاجة إلى ضمان إدماج الجميع، بغض النظر عن نوع جنسهم، في إدارة الموارد المائية على جميع المستويات، بما في ذلك التعاون عبر الحدود. وينبغي مواصلة مبادرات الربط الشبكي المكرسة لدعم القيادات النسائية الحالية والمحتملة في مجال المياه، مثل شبكة المرأة في دبلوماسية المياه، وتوسيع نطاقها⁽⁴⁴⁾؛

(43) European Union, OECD and UNEP, *Progress on Integrated Water Resources Management* (Geneva, 2016). Economic Commission for Europe, “Water policy reforms in Eastern Europe, the Caucasus and Central Asia: achievements of the European Union Water Initiative 2006–2016” (Geneva, 2016).

(44) Stockholm International Water Institute, “A path forward for women, water, peace and security: the Women in Water Diplomacy Network Nile and Beyond Global Strategy 2022–2027” (2022).

(ج) على الرغم من الاعتراف والحماية القانونيين الدوليين، لا يزال إعمال حقوق الشعوب الأصلية في سياق المياه غير متسق. وينبغي، عند الاقتضاء، أن تدمج أطر الحوكمة للتعاون في مجال المياه المعارف والعادات المحلية والتقليدية في هيكلها وسياساتها وبرامجها، وأن تعزز تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وأن تكفل للشعوب الأصلية فرصة المشاركة بصورة مجدية في عمليات صنع القرار؛

(د) الشباب هم عوامل التغيير التي تدفع المجتمع إلى التفكير بشكل مختلف في تحديات المياه وكيفية مواجهتها. وكثيرا ما لا يكون الشباب حاضرين في أماكن صنع القرار والتفاوض على مختلف المستويات، وبالتالي يجب إشراكهم في التعاون في مجال المياه؛

النهج الشاملة لعدة قطاعات

(هـ) هناك حاجة إلى مزيد من التعاون لتعزيز النهج الشاملة لعدة قطاعات لإدارة المياه التي تعترف بالقيمة الأساسية للمياه على نطاق أهداف التنمية المستدامة مع إدارة المقايضات وتعظيم المنافع المشتركة؛

(و) على الرغم من إحراز تقدم في جميع مناطق العالم، يجب التعجيل بتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات وجميع الأبعاد. وهناك حاجة إلى دعم سياسي رفيع المستوى لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية. ويمكن تقديم هذا الدعم من خلال إبلاغ وتبيان قيمة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية لأهداف التنمية المستدامة المتعددة بوضوح لأصحاب المصلحة الرئيسيين على مستويات متعددة ولجميع القطاعات؛

(ز) على المستوى العالمي، هناك حاجة إلى دمج المياه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس وآليات تنفيذه، من قبيل التقييم العالمي، والمساهمات المحددة وطنيا، وخطط التكيف الوطنية، وكذا إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، وغيرها من الأطر المتعددة الأطراف المتعلقة بالمناخ. وكانت الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في شرم الشيخ، مصر؛ وخطة تنفيذ شرم الشيخ؛ ومبادرة العمل المتعلقة بالتكيف والقدرة على مواجهة الأزمات في مجال المياه، تهدف إلى تسهيل ذلك الدمج. وعلى المستوى العابر للحدود، تضطلع الهيئات المشتركة بدور رئيسي في تنسيق تدابير وخطط التكيف الوطنية وفي دعم اعتماد الخطط المشتركة للتكيف والإدارة في الأحواض، مثل تلك التي وضعت لأحواض الدانوب، ودينيستر، ونمان، والراين، وبحيرة تشاد، وبحيرة فيكتوريا، وحوض نهر ميكونغ، وحوض نهر النيجر؛

(ح) على المستوى الإقليمي، تعد تقييمات وحوارات واستراتيجيات أصحاب المصلحة المتعددين، وخطط أحواض الأنهار وطبقات المياه الجوفية، والدعم المالي المنسق، كلها وسائل مهمة يمكن من خلالها تقييم حلول واستثمارات الترابط المنسقة بين القطاعات وتحديد أولوياتها وتنفيذها. وينبغي أن تشمل هذه الحلول والاستثمارات كلا من الحلول 'المادية'، مثل البنية التحتية المستدامة بيئيا، والحلول 'غير المادية'، مثل الإصلاحات القانونية والمؤسسية، وتبادل المعلومات، وتنمية القدرات؛

(ط) يعد الالتزام السياسي أمرا بالغ الأهمية لدعم اتساق السياسات ومنابر أصحاب المصلحة المتعددين، التي تبني الجسور بين القطاعات والإدارات الحكومية على المستويين الوطني والمحلي. ويجب

أيضا النهوض بسبل عملية لدعم تنفيذ النهج القائمة على النظم الإيكولوجية في سياق التعاون في مجال المياه، من قبيل الانضمام إلى المعيار العالمي للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة للحلول القائمة على الطبيعة؛

(ي) ينبغي الاستفادة من الشراكة المتعددة المستويات بين الحكومات والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط العلمية للنهوض بالنهج القائمة على الترابط بين المصدر والبحر، فضلا عن الدروس المستفادة من الممارسات القائمة، مثل خبرات التعاون بين منظمات أحواض الأنهار ولجان البحار الإقليمية، وينبغي مواصلة تطويرها. وتوفر الجهود المبذولة لوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية أيضا فرصة لتعزيز الروابط بين أنظمة حوكمة المياه العذبة والنظم الإيكولوجية البحرية⁽⁴⁵⁾؛

(ك) على المستوى العالمي، ينبغي الاستفادة من الأدوات والمبادرات الدبلوماسية والإنسانية القائمة والجديدة، مثل أداة الإنذار المبكر العالمية لشراكة المياه والسلام والأمن وقائمة مبادئ جنيف بشأن حماية البنية التحتية للمياه، لمعالجة النزاعات المتعلقة بالمياه وتعزيز الدبلوماسية الوقائية القائمة على المعرفة التقنية التي تدعمها القيادة السياسية القوية والقانون الدولي الإنساني. وينبغي للمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الأخرى دعم إنشاء شبكات من وسطاء السلام على المستوى المحلي وعلى المستوى العابر للحدود الذين يمكنهم استخدام المياه كمحرك للمصالحة وبناء السلام في الأجل الطويل. وينبغي تأييد توصيات الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام تأييدا تاما وتنفيذا؛

(ل) يعد الإنتاج المشترك للمعرفة وتبادلها أمرا بالغ الأهمية للنهوض بالنهج القائمة على الأدلة لصنع القرار بشأن المياه التي تعزز التعاون بين العلماء وصانعي السياسات والممارسين ومستخدمي المياه والجمهور وتساعد في بناء الثقة في البيانات العابرة للحدود. وينبغي تبني الخطة الاستراتيجية (2022-2029) للمرحلة التاسعة للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي لليونسكو كوسيلة حاسمة لتعزيز دور العلوم على مستويات متعددة وضمان أن تكون لدى البلدان، بحلول عام 2029، المعارف، والقدرات العلمية والبحثية المناسبة، والتكنولوجيات الجديدة والمحسنة، والمهارات الإدارية اللازمة لتحقيق عالم آمن مائيا؛

التوصيات العملية المنحى

(م) يتطلب التعاون في مجال المياه التعجيل باتخاذ إجراءات على جميع المستويات لتحقيق القوة التحفيزية والتحويلية للمياه في النهوض بأهداف التنمية المستدامة؛

تعبئة الأموال والتمويل

(ن) ينبغي أن يتم، على جميع المستويات، زيادة تعبئة الأموال والتمويل للتعاون في مجال المياه من المصادر الوطنية والدولية (العامة والخاصة) وتنسيقهما بشكل أفضل لتحقيق الفوائد على نطاق أهداف التنمية المستدامة المتعددة وعدم ترك أحد خلف الركب. وينبغي تبيان الفوائد المالية وغير المالية للاستثمار في التعاون في مجال المياه من خلال إجراء تحليل أكثر إحكاما، وإذكاء الوعي، وتنمية القدرات، وتبادل الخبرات. وعلى جميع المستويات، هناك حاجة إلى تحسين البيئة التمكينية لتعبئة الأموال والتمويل من خلال تحسين التنسيق، والمحاسبة، والأطر القانونية والتنظيمية، والشفافية، وتدابير مكافحة الفساد

(45) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة UNEP/EA.5/Res.14.

والمساءلة، وإيجاد آليات أوسع لتوليد الإيرادات. وينبغي احترام أطر الحوكمة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الشركات المتعددة الجنسيات، وينبغي أن ينعكس الإشراف المؤسسي على المياه في التشريعات المتعلقة بمساءلة الشركات والتمويل المستدام. وينبغي إدماج معلومات التعاون عبر الحدود في أدوات الشركات المتعلقة بمخاطر المياه⁽⁴⁶⁾. وعلى المستوى العابر للحدود، يعد إنشاء وتعزيز الترتيبات والهيئات المشتركة، بما في ذلك أحكام تمويلها، فضلاً عن تعزيز قدرة هذه الهيئات على تنفيذ عمليات تحديد المشاريع المشتركة وإعدادها، خطوات حاسمة للتصدي لأي مخاطر متصورة مرتبطة بالتعاون في مجال المياه العابرة للحدود وتوفير بيئة تمكينية مستدامة للاستثمارات المتصلة بالمياه.

البيانات والمعلومات

(س) ثمة حاجة إلى تعزيز عملية صنع القرارات القائمة على البيانات بشأن التعاون في مجال المياه على جميع المستويات. فعلى المستوى العالمي، ينبغي دعم الجهود الرامية إلى تنسيق وتعزيز توافر البيانات المتعلقة بالمياه، مثل مبادرة آلية الأمم المتحدة للمياه المتعلقة بالرصد المتكامل للهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة والسياسة الموحدة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية المتعلقة بالتبادل الدولي لبيانات نظام الأرض. وعلى جميع المستويات، يمكن أن تساعد بروتوكولات تبادل البيانات في تنسيق وتوحيد أساليب جمع البيانات وتقاسمها، وكذلك في إدارة البيانات وتبادلها، لكن لا يمكن تنفيذها بفعالية إلا من خلال استثمارات طويلة الأجل على المستويين الوطني والعابر للحدود. وعلى المستوى العابر للحدود، حيث لا توجد ترتيبات تشغيلية للتعاون في مجال المياه، يمكن للتعاون في مجال البيانات بين الخبراء التقنيين، بسبل منها الحملات المتعلقة ببيانات المؤشر 6-5-2 التي تجري كل ثلاث سنوات على سبيل المثال، أن يبني جسور الثقة والتعاون. وللهيئات المشتركة دور رئيسي تؤديه في جمع البيانات وتبادلها، إضافة إلى الرصد والتقييم المشتركين. وينبغي دعم إدارة البيانات وتبادل البيانات من خلال نظم إدارة المعلومات والمنصات القائمة على شبكة الإنترنت التي تساعد في جمع البيانات وتخزينها ومعالجتها وعرضها بصريا وتقاسمها، بما في ذلك توفير وصول الجمهور إلى البيانات⁽⁴⁷⁾.

تنمية القدرات

(ع) إن أنشطة تنمية القدرات المتعلقة بالتعاون في مجال المياه مستمرة وينبغي توسيع نطاقها. ويجب الاستفادة من مبادرة تنمية القدرات الخاصة بالهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة التابعة لآلية الأمم المتحدة للمياه، التي أنشئت في عام 2021، كفرصة لتنسيق برامج بناء القدرات وخبرات أعضاء وشركاء الآلية بطريقة متعددة القطاعات وشاملة ومدفوعة بالطلب وتستجيب للاحتياجات الخاصة بكل بلد. وينبغي مواصلة تطوير أحدث برامج ومواد التدريب على التعاون في مجال المياه التي تستخدم التكنولوجيات الجديدة وعمليات التعلم المبكرة، مثل منصات التعلم الإلكتروني (المفتوحة)، وينبغي أن تركز على القانون، والدبلوماسية، والمفاوضة، وإدارة النزاعات وحلها. وينبغي توجيه اهتمام خاص ودعم تمويلي نحو بناء القدرات وتنمية مهارات المهنيات في مجال المياه، فضلاً عن الشباب المهتمين بالمهن في قطاع المياه. وينبغي

Climate Disclosure Standards Board, *Application Guidance for Water-related Disclosures* (46)
(n.p., 2021).

UNESCO, *The United Nations World Water Development Report 2022* (47)

تعزيز الدعم المقدم لتنمية قدرات الحكومة المحلية بما يتيح تنفيذ ترتيبات التعاون في مجال المياه العابرة للحدود على الصعيدين الوطني والمحلي.

الابتكار

(ف) لا بد لتسريع وتيرة التقدم في التعاون في مجال المياه عبر القطاعات والحدود الإدارية من الابتكار في مجالات مثل تعبئة الأموال والتمويل، والبيانات والمعلومات، وتنمية القدرات والحكومة. وسيتطلب التغيير التحويلي قدرا أكبر من التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والشبكات والمنصات التي تدعم التعاون في مجال المياه، فضلا عن تعاون أقوى بين القطاعات ومشاركة أكثر شمولاً لأصحاب المصلحة على مستويات متعددة. وتشكل البرامج الثنائية لنقل التكنولوجيا وتبادل المعارف بين الدول، بما في ذلك الشراكات فيما بين بلدان الجنوب، أداة هامة للنهوض بالتعاون في مجال المياه. وينبغي، عند الاقتضاء، توفير الوصول إلى المعرفة والاستفادة من نقل التكنولوجيا مجانا. وينبغي تعزيز التعاون على المستوى الإقليمي بوصفه حافزا هاما لتبادل المعارف ونقل التكنولوجيا والنهوض بالابتكار.

الحكومة

(ص) توفر ترتيبات الحكومة المنسقة بيئة تمكينية بالغة الأهمية يمكن فيها النهوض بأهداف التنمية المستدامة في مستويات وقطاعات متعددة ولدى أصحاب مصلحة متعددين. فعلى المستوى المحلي، في حين أن المشاركة المجتمعية أساسية في حوكمة المياه، هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار لدعم مشاركة المجتمع المحلي والمستخدمين. وعلى المستوى الوطني، ينبغي للبلدان أن تقوم، بطريقة شاملة ومشاركة بين القطاعات، بوضع خرائط طريق وطنية للمياه، اقترحتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وخطط عمل للإدارة المتكاملة للموارد المائية تركز الجهود وترتب أولوياتها وتتسقها لدعم الغاية 5-6. وعلى المستوى العابر للحدود، حيث لا توجد ترتيبات تشغيلية أو تكون غير قابلة للتكيف أو غير قادرة على الصمود بما فيه الكفاية لمواجهة التحديات المعاصرة، ينبغي للحكومات أن تتحمل المسؤولية، بالشراكة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية وبدعم من المجتمع الدولي، عن وضع تلك الترتيبات. وتعد الهيئات المشتركة عوامل محركة رئيسية للتنمية المستدامة. وعند الاقتضاء، ينبغي تعزيز قدرتها على تحقيق أنوارها المتعددة، بما في ذلك العمل مع القطاعات ذات الصلة بالمياه، وأصحاب المصلحة على مستويات متعددة، وتنسيق خطط الأحواض واستراتيجيات التكيف مع المناخ، والاستفادة من حلول التمويل المبتكرة، وتعد نظم البيانات والمعلومات المشتركة.

(ق) ينبغي للبلدان، من أجل تعزيز الإرادة السياسية وتسريع خطى التعاون في مجال المياه العابرة للحدود استنادا إلى مبادئ القانون الدولي والممارسات الجيدة القائمة، الانضمام إلى اتفاقية المياه واتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية وتنفيذهما، واستخدام مشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود كدليل لوضع ترتيبات محددة لطبقات المياه الجوفية المشتركة بينها، أو تعزيز تغطية المياه الجوفية في الترتيبات المتعلقة بأحواض الأنهار والبحيرات. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية واللجان الاقتصادية الإقليمية ومنظمات أحواض الأنهار والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات أن تدعم البلدان في جهودها الرامية إلى الانضمام إلى هذه الصكوك وتنفيذها.

خامسا - الأسئلة التوجيهية

41 - يمكن الاستعانة بالأسئلة التالية لتوجيه الحوار:

- (أ) ما الذي يجب القيام به لتسريع خطى التقدم، وإيجاد ترتيبات وهيئات مشتركة للتعاون في مجال المياه لجميع الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود بحلول عام 2030؟
- (ب) ما هي الحلول التحويلية التي ستساعد في تنفيذ ترتيبات حوكمة شاملة للجميع وشاملة لعدة قطاعات ومتعددة المستويات لدعم الإدارة المتكاملة للموارد المائية بحلول عام 2030؟
- (ج) كيف يمكن للمجتمع الدولي الاستفادة بشكل أفضل من المياه كمحرك للسلام على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال الشراكات الإنسانية - الإنمائية، وحماية المياه بشكل أفضل في أوقات النزاعات المسلحة؟
- (د) ما هي الفرص المتاحة لبلورة وتعزيز وتعظيم المنافع المشتركة للتعاون في مجال المياه بشكل منصف بين المجتمعات والقطاعات والبلدان؟
- (هـ) كيف يمكن معالجة الفجوة على صعيد تعبئة الأموال والتمويل لأغراض التعاون في مجال المياه؟ كيف يمكن تعزيز أوجه التآزر بين نماذج تعبئة الأموال والتمويل القائمة، وكيف يمكن النهوض بمصادر ونهج التمويل المبتكرة؟
- (و) كيف يمكن تعزيز أوجه التآزر بين العمل المناخي والتعاون في مجال المياه؟